الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ

تصدر كل يوم اربعاء

2024\02\05

العدد 236

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

في مواجهة الانحطاط الفكري والاجتماعي

قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية والمخيلة الجنسية المريضة

سمير عادل

من دون مستنقع الانحطاط الفكري والسياسي، لا يمكن للأحزاب والجماعات الإسلامية أن تبقى على قيد الحياة ليوم واحد. فإذا جُفِّف هذا المستنقع أو رُدم، فلن يكون لتلك الجماعات أي وجود، مهما كان مكانها وأيًّا كان المجتمع الذي استوطنت فيه.

إن التمرير السريع لمشروع قانون تعديل الأحوال الشخصية في البرلمان، بأسلوب تحايلي واضح من قبل رئيس البرلمان محمود المشهداني، ومن دون احتساب الأصوات أو إتاحة فرصة كافية لمناقشته، لا يكشف فقط عن هشاشة عملية تشريع القوانين في البرلمان العراقي، بل يعكس أيضًا الانحطاط السياسي لهذه الجماعات.

فلولا السياسة الأمريكية - من حربين مدمرتين، وحصار اقتصادي، ثم الغزو والاحتلال، وما تبعه من تدمير للبنية الاجتماعية والفكرية، وفرض التراجع على المدنية والتحضر لتهيئة البيئة الخصبة لتمكين هذه الجماعات- لما كنا نشهد مسرحية تمرير القوانين في مثل هذه البرلمانات، إلا في روايات الكاتب الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز.

جاء عرض هذه المسرحية على عجل، مدفوعًا بالتغييرات التي شهدتها المنطقة. فبعد المناقشة الأولى والثانية لمشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية، كان من المفترض منح مهلة مدتها ستة أشهر للوقفين الشيعي والسني لتقديم مدوناتهما إلى البرلمان قبل التصويت على القانون.

إلا أن سقوط نظام الأسد، وسيطرة جماعات إسلامية سنية على الحكم في دمشق، إلى جانب الهزيمة التي مُني بها حزب الله، وهي تطورات أسهمت في تراجع النفوذ الإيراني، عجّلت بتمرير القانون دون انتظار وصول المدونات. وقد كان الهدف الأساسي من هذه العجلة هو أولًا ترسيخ التقسيم الطائفي على المستوى الاجتماعي من خلال تشريعه رسميًا في القانون، وهو ما يخدم استراتيجية بقاء هذه الجماعات سياسيًا، وإدامة نظام المحاصصة. ومع تغير موازين القوى السياسية، تسعى هذه الجماعات الفاسدة إلى ضمان حصة لها في السلطة، كما هو الحال في لبنان.

وثانيا لتفويت الفرصة على تركيا أو منع ارتفاع قيمة شراء ولاء الجماعات المصنفة ضمن "عرب السنة»، وحتى لا تميل الكفة لصالحها في أي تغيير للتوازن السياسي- وهو ما ينطبق على تحالفات مثل "عزم" و»تقدم»، التي يمثلها محمود المشهداني ومحمد الحلبوسي وخميس الخنجر- تمت مكافأتهم بتمرير «قانون العفو»، الذي ظل في أرشيف البرلمان لأكثر من ست سنوات.

صحيح أن تغييرات طرأت على القانون نتيجة ضغط الحركة النسوية والتحررية في العراق، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسات الدولية، مما ادرج في تعديل القانون خيارات مفتوحة للجوء إلى المحاكم المدنية أو المحاكم الشرعية السنية والشيعية وغيرها. ومع ذلك، فإن مجرد تعديل هذا القانون بالمحتوى الذي مرر يشكل وصمة عار على جبين الإنسانية.

إن تزويج الأطفال في عمر الزهور، تحت غطاء «التكليف الشرعي» الذي يعد أحد البنود الأساسية في هذا القانون، يثير تساؤلات جوهرية حول إنسانيتنا نحن الرجال، بنفس القدر الذي يحطّ من قيمة الطفلة الأنثى. كما أنه يكشف عن ذهنية منحطة تختزل الرجل في إطار شهوة جنسية مشوهة ومُستغلَّة تجاه الفتيات القاصرات. إن تزويج الفتيات القاصرات يُعدّ، وفقًا لجميع المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، اعتداءً صارخًا على الطفولة. وعندما يُمنح هذا الاعتداء غطاءً قانونيًا وشرعيًا، فإن ذلك يعني أن العالم يسير في اتجاه، بينما تسعى هذه الجماعات إلى جرّ المجتمع العراقي إلى مستنقع الانحطاط الاجتماعي، كي تتمكن من البقاء والتنفس فيه.

وكل من يحاول تبرير هذا الانحطاط أو الانغماس فيه دون أي رادع أو مساءلة، تحت غطاء الدين والتقاليد والأعراف وما شابها، مهما كان مصدره، فإنه يسعى بشكل ممنهج إلى حماية امتيازاته، او لنقل هناك مصالح يتعقب وراءه. فبدون المستنقع الطائفي، وبدون الانحطاط الفكري الذي يسعى إلى شرعنة الانحطاط الاجتماعي في هذا المستنقع،

التتمة ص ٣

بيان صادر عنالاتحادات والنقابات العمالية العراقية

حول مقترح قانون التنظيم النقابي للعمال

نحن، ممثلي الاتحادات والنقابات العمالية المستقلة في العراق، نعبر عن اعتراضنا لما جاء في مقترح قانون التنظيم النقابي تحت تسمية « قانون التنظيم النقابي للعمال وأصحاب العمل « الذي تم تقديمه للقراءة الثانية إلى مجلس النواب كبديل عن القانون الجائر النافذ رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧. وبعد الاطلاع على هذا المقترح ، تأكد لدينا أنه يشكل انتهاكًا خطيرًا للدستور العراقي ، والاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ (اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم) المصادق عليها العراق بموجب القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٧ ، والاتفاقية الدولية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ (اتفاقية تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) المصادق عليها العراق بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ ، واللتين تعدان من أهم المرجعيات الدولية في حماية حقوق العمال والنقابات.

لقد جاء هذا المشروع متضمنًا أحكامًا جائرة تقوض مبدأ التعددية النقابية وتحتكر العمل النقابي لصالح الاتحاد الحكومي، وتمنع حق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام في انتهاك صارخ لقيم الديمقراطية وحرية التنظيم. كما فرض المشروع عقوبات غير مبررة على النقابات التي لا تحمل صفة «الأكثر تمثيلًا»، مما يكرس هيمنة اتحاد السلطة ويمنحه امتيازات غير قانونية، في خرق واضح لحقوق العمال والنقابات المستقلة.

إن القوانين والمعايير الدولية التي صادق عليها العراق تمنح النقابات حق إدارة شؤونها الداخلية بحرية، بما في ذلك صياغة دساتيرها وتحديد هياكلها التنظيمية. وأي تدخل خارجي يُعد انتهاكًا لسيادة العمل النقابي. كان من المفترض أن تأخذ لجنة العمل البرلمانية بعين الاعتبار توصيات خبراء منظمة العمل الدولية وملاحظاتهم الفنية، وأن تضمن مشاركة فاعلة للنقابات الوطنية في صياغة هذا القانون لضمان توافقه مع المعايير الدولية والقيم الديمقراطية.

ومن غير المقبول أن يجمع هذا المشروع العمال وأصحاب العمل تحت قانون نقابي واحد، في سابقة لم تحدث في أي دولة في العالم. إن دمج الطرفين المتصارعين في قانون واحد يتجاهل طبيعة العلاقة الإنتاجية بينهما، ويهدد حقوق العمال واستقلالية نقاباتهم.

لذا، نطالب الحكومة ومجلس النواب بما يلي:

١ ــ تجميد مشروع القانون وسحبه ليتسنى مراجعته وإعادة صياغته بما ينسجم مع الدستور العراقي والمعايير الدولية، وحق وحرية عمالنا في إقامة تنظيمهم النقابي الديمقراطي الحر المستقل .

٢ ــ فتح حوار اجتماعي ونقابي حقيقي يضم جميع الأطراف المعنية لضمان صياغة قانون يعكس احتياجات العمال والنقابات الوطنية ويحترم التعددية النقابية وحق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام .

٣ ــ الالتزام بالملاحظات الدولية المقدمة من منظمة العمل الدولية والخبراء المختصين لتجنب إحراج العراق أمام المجتمع الدولي ولجنة المعايير الدولية.

نحذر من أن تمرير هذا المشروع بصيغته الحالية سيؤدي إلى تصعيد واسع من قبل الاتحادات والنقابات المستقلة، بما يشمل احتجاجات ومسيرات تنظم على الصعيد الوطني والدولي، مما قد يضر بسمعة العراق الدولية. ونؤكد على أننا نعمل لبناء وطن يحترم حقوق الإنسان والعمال، ونحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن التداعيات السلبية التي قد تنتج عن تجاهل مطالب النقابات الوطنية.

ان من حق الحركة النقابية العمالية العراقية ان يكون لها قانون ينظم عملها يعبر عن حقوقها ومصالحها دون تهميش أو إضعاف أو محاولة إلغاء دورها وفرض قانون يسلب إرادتها من دون مساواتها مع الحركة النقابية العربية والعالمية .

الاتحادات والنقابات العمالية العراقية

٢ شباط ٢٠٢٥

اسماء الاتحادات:

١- كريم لفته سندال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية العراق ، رئيس المجلس النقابي العمالي

٢- عدنان الصفار الأمين العام لاتحاد نقابات عمال العراق ، سكرتير مؤتمر الاتحادات العمالية

٣- علي رحيم عليرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق

٤- عباس كاظم رباط رئيس اتحاد النقابات العمالية والمهنية المستقلة في العراق

٥- يسرى عامر الهاشمي رئيس الاتحاد الوطني المركزي لنقابات عمال العراق

٦- حسن جمعة عواد رئيس الاتحاد العام لنقابات النفط والغاز والبتروكيمياويات في العراق

٧- حسن الشمري رئيس الاتحاد الوطني العام لنقابات عمال العراق

٨- عبد الكريم عبد السادة رئيس الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق

٩- حيدر عبد الاله مسلم رئيس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق

١٠- علي حسين مشيل نقيب نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية

من تعدد الزوجات الى التطاول الجنسي على الأطفال

ريبوار أحمد

الصفحة الثالثة

لا اخلاق في زواج الطفلات، لا اخلاق في اغتصاب الطفلات.

لنسمي الاشياء باسماءها: انه ليس زواج الطفلات بل اغتصاب الطفلات.

انه اضطهاد لحقوق الطفل. واساءة لطفولتهن، واستغلال لعجزهن عن اتخاذ قرار يخصن حياتهن لانهن لازلن طفلات.

زواج الطفلات لم ينص عليه الاسلام فقط بل يمارس في العديد من بلدان العالم المتخلفة والبائسة والفقيرة والمحكومة بقوانين غير انسانية ومعادية للبشر، ومن ضمنها، العراق.

كيف تفسر بانه يحدث في كل ثانية في العالم زواج طفلة!

حسب احصائيات منظمة اليونسيف ١٢ مليون طفلة يجري تزويجها كل عام.

هذا يعني ٢٣ فتاة كل دقيقة، اي فتاة في كل ثانيتين يجري تزويجها وهي ليست قادرة على اتخاذ قرار يخص حياتها لانها: طفلة!

في دولة تحترم الانسان والطفل، يجب ان تجرم الجريمة، لا تشرع لارتكابها.

سن الزواج هو ١٨ عاما، وليس قبل ذلك السن تحت اي مبرر.

الزواج بين قاصر وبالغ يعني تبقى تبعية القاصر للبالغ.

يعني لا قرار لها امام سلطة الاكبر سنا منها وهو « الزوج».

زواج القاصرات يعني اذا تعرضت للعنف بمختلف اشكاله، لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

الزواج يفترض التكافؤ بين الشريكين.

القاصر، الطفلة، لا تستطيع مواصلة تعليمها، ولا عملها، وستبلى بالحمل وهي لازالت طفل، وترغم على تحمل امرا ض نتيجة الاغتصاب والحمل وهي لازالت طفلة.

زواج الطفلات يحدث في الاسر الفقيرة والمعدمة والاباء ذوي الاخلاق الرثة الذين يقدمون طفلاتهم لاغتصابهن باسم» الزواج».

اغتصاب الطفلات، هو تكريس لعلاقة القوة الجسدية: القوي ضد الضعيف، والاكبر سنا ضد الادنى عمرا.

رائد المالكي، والمشهداني وكل من دافع عن زواج القاصرات وتعديل قانون الاحوال الشخصية بمنع وضع سن ادنى للزواج، مشاركون في ارتكاب جريمة اغتصاب الطفلات.

معا: ضد زواج القاصرات، زواج الطفلات.

تحالف امان النسوي

غزة: من الإبادة الجماعية الى التهجير!

(حول خطة ترامب لإخلاء غزة)

فارس محمود

لم تمضي سوى أيام قلال على تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، وبخلاف إدعائاته حول أمنيته بأن يتم ذكره ك«رجل سلام» وليس حرب، كشف ترامب عن وجهه القبيح والفاشي. إذ في غضون إسبوع واحد، تحدث مرتين عن خطته او مقترحه تجاه غزة، وتحدث عن مكالمته لملك الأردن ونيته الحديث مع الرئيس المصري، السيسي، ومطالبتهما بضرورة ان تستقبل الأردن ومصر أكثر من مليون ونصف مواطن فلسطيني من غزة!! وقد نال هذا الموضوع، كما هو متوقع، إستحسان القادة الفاشيين الصهيونيين في إسرائيل الغارقة أياديهم بدماء مئات الآلاف من الأبرياء.

وبالأخص بعد ان عرفوا بحجم الرفض لهذا الأمر، رجعت الإدارة الأمريكية والصحافة الموالية لادارة ترامب وإسرائيل لتبرر هذه الخطة عبر التباكي الكاذب على جماهير غزة وفلسطين. إذ تحدثا عن «المنطقة ليست صالحة للسكنى» وعن ضرورة توفير «مكان أفضل للعيش» و»بوسعهم الرجوع الى غزة ما ان ينتهي الإعمار» وعن «الاستثمار» في بناء غزة و»تنمية إقتصاد» غزة وتحويلها الى «جنة» لمن يقطنها و..الخ.

ولكن، من يقول هذا؟! ترامب والادارة الامريكية؟! من الواضح إنهم لايحترمون عقول وذكاء المليارات من البشر، واولهم جماهير فلسطين نفسها. إن دور وتاريخ أمريكا هو أكثر بشاعة من إسرائيل نفسها بهذا الخصوص. في غزة، أمريكا شريكة مباشرة وساهمت بالابادة الجماعية بقدر لايقل عن الحكومة الاسرائيلية الفاشية نفسها. في الحقيقة لم يكن بالمستطاع فصل ممارسات امريكا في هذه المجزرة عن اسرائيل نفسها! ولا يمكن فصل بايدن وترامب وبلينكن عن نتنياهو وبن غفير وغالانت وغيرهم من مجرمين!

من الواضح انه لم يكفيهم ما قاموا به من جنون دموي على إمتداد (١٥) شهرا، وحين بدأت جماهير غزة وفلسطين بتنفس الصعداء بوقف إطلاق النار الهش، حتى شرعوا بالترويج لاجرام آخر يزيد الآف المرات عن ما قاموا به في غزة لحد الان، اي الحديث عن إخلاء غزة! وفوق هذا يتغابون لهذا الحد ويصورون الأمر على انه من أجل عيون «اهل غزة»! على من يريدوا ان يمرروا هذا الكلام؟! جربته جماهير فلسطين والمنطقة منذ ١٩٤٨ وراته بأم عينيها، ليس هذا وحسب، بل جربته بهجرات وتشرد وعمليات تطهير عرقي قل نظيرها في تاريخ المجتمع المعاصر!

إنهم ببساطة يريدون منطقة بدون فلسطين. ولهذا يسعون عبر هذا الطرح الى تدمير طرح حل الدولتين الذي أقرته الكثير من الهيئات والمؤتمرات الدولية والإقليمية. انهم ينشدون إزاحة فلسطين من خارطة المنطقة. يوأدون هذه القضية مرة وللابد. أرادوا ممارسة تطهير عرقي في غزة، والآن ينشدون محو فلسطيني غزة من الوجود أساساً. ان سياسات أمريكا واسرائيل بشعة ودموية على إمتدار ما يقارب ٨٠ عاماً، نعم، بيد إن هذه هي أبشع خطة في كل تاريخ هذه القضية.

ليست هذه الخطة جديدة، بل وضع نتنياهو في الامم المتحدة قبل اشهر قليلة خارطة شرق أوسط جديد خالية من فلسطين. وطلبت إسرائيل وامريكا نقل وإخلاء فلسطينيي غزة الى سيناء من الأيام الأولى لما بعد ٧ اكتوبر. ولم يكتفوا عند هذا، بل سعت بعض دول الاتحاد الاوربي الى رشوة مصر بالقبول بهذا الطرح، مقابل ذلك إطفاء ١٦٣ مليار يورو من ديون مصر! وهو الأمر الذي جوبه برفض قاطع من مصر! ولهذا لم يبقى سبيلاً سوى القصف والتدمير الجنوني وتحويلها الى ركام بحيث يضعوا فلسطينيي غزة أمام واقع لا مفر منه، اي منطقة «غير صالحة للسكن»! وبرايي، ان هذا يفسر هذا الحد غير المفهوم من التدمير والدمار والقتل الذي قامت به إسرائيل وشركائها العالميين، حيث لم تكن هناك أية ضرورة عسكرية أو سياسية لذلك! يتضح الآن للبشرية سر هذا الجنون الاجرامي الذي قامت به إسرائيل: إجبار سكان غزة على الهجرة المليونية. لكن مساعيهم فشلت. وها هم ياتون اليوم للحديث الصريح والسافر عن «إخلاء غزة»!!

ولكي نفهم اللوحة أكثر، يرافق هذا المسعى، مسعى حثيث أخر، الا وهو القضم التدريجي للضفة الغربية وابتلاعها المتسارع عبر بناء المستوطنات السريع حيث يتواجد هناك الان بحدود ٧٢٧ الف مستوطن، يمثلون ١٤٪ من السكان، ويسيطروا على ٤٢٪ من الاراضي و٨٢٪ من الثروات الموجودة في الضفة، والارقام تتصاعد بشكل تدريجي وحثيث!

في عرف ترامب، ليس قطاع غزة منطقة مكتظة بالفلسطينيين الذين ينشدون الحرية والعيش كسائر البشر ولديهم دولتهم المستقلة. بالنسبة لترامب، ليس موضوع بشر سكنوا هناك قرون وقرون بقضية لديه. ولهذا يمكن بسهولة تهجيرهم الى مكان آخر لا صلة لهم به. انه أعلن الطواريء بحق كل من أتي ويأتي بصورة غير رسمية الى الاراضي الامريكية، وأطلق ايادي الشرطة والجيش في قمعهم وإرجاعهم الى بلدانهم التي فرّوا منها جراء الفقر والجوع والبطالة. بيد انه وبجرة قلم ينوي تهجير شعب من ملايين الناس عن ارضهم التي عاش فيها أبائهم وأجدادهم عقود وقرون!! انه يمنع هجرة لبلده، ويجبر فلسطيني غزة على هجرة مليونية!! أي إنصاف هذا واي كيل بمكيالين هذا؟! في الحقيقة انه في خطابه تنصيبه الرئاسي إستنكف عن ذكرهم من الأساس. إذ تحدث فقط عن «عودة الرهائن في الشرق الأوسط الى ديارهم وعوائلهم» فقط، ولا كأن إبادة جماعية وتطهير عرقي حدثا ومقتل وجرح ودفن ما يقارب ٢٠٠ الف إنسان معظمهم من الأطفال!

انه يتعامل مع غزة كسمسار عقارات، لا أكثر. إذ لا تعد غزة أكثر من منطقة للاستثمار، «ستكون جنة»، «سواحلها قبلة للسياح»، «ستكون شرم شيخ أخرى» والخ.

ولكن بالرغم من كل القتل والتدمير والتهديد التي قامت به اسرائيل بدعم من الغرب، لم تتمكن من تحقيق اي من اهدافها. فلازالت حماس تسيطر على غزة، وقامت باستعراض قوتها في عملية تبادل الاسرى. وبخلاف الرواية الإسرائيلية، كان المختطفين الذين تم الافراج عنهم بصحة جيدة. كما قام مئات الالاف من الفلسطينين بالرجوع الى شمال قطاع غزة المدمر وباصرار وصمود ومعنويات عالية نوعاً ما رغم كل ما جرى لهم. في المقابل، اسرائيل في تخبط. فاقصى اليمين غير راض عن الصفقة وهناك احتمال حدوث تصدعات في الحكومة. كما إنها اصبحت دولة منبوذة. إنها دولة مارقة بمعنى الكلمة. كما قد تصبح اسرائيل عبأ على الغرب، لذا لا يمكن ضمان تاييد امريكا لكل جرائم اسرائيل الى النهاية. لذا فان فرصة نجاح هذا المخطط ضئيلة جدا وخاصة اذا استمر وتصاعد الرفض العالمي لهذا المشروع وكل ممارسات اسرائيل في المنطقة.

إن التصدي لهذه الخطة لهو من القوة والسعة على صعيد عالمي، وآخرها حلفائها في الاتحاد الأوربي نفسه، وفي مقدمتهم جماهير فلسطين والمنطقة. يجب إحباط هذا المسعى الذي لا يقل إجراماً عن حملة الإبادة الجماعية التي جرت في غزة.

من تعدد الزوجات الى التطاول الجنسي على الأطفال

ريبوار أحمد

في أي مجتمع، تكون التيارات الإسلامية في السلطة، أو حتى ان يكون لها ثقل في المعادلة السياسية، فإن أول ضحايا حكمها هم النساء. ان إيران والسعودية وإفغانستان و... هي نماذج على ذلك. لإنه من زاوية التصورات ألإسلامية، المرأة بلاء ومصيبة ومصدر الفساد وناموس وشرف الرجل، و الناموس والشرف الذى يقصدونه هو فرج المرأة. ولهذا، فان الجماعات والتيارات الإسلامية تفكر بكيفية وضع القيود على جميع أصعدة حياة المرأة وتكبيل أياديهن. إذ تعتبر حرية المرأة مصدر فساد وتحلل، ولهذا، كلما يأتي الحديث عن حقوق المراة وحريتها، يتصاعد زعيق هذه الجماعات وضجيجها وصخبها: يا الهي، لقد حلّ الفساد! تتذكر دوماً ان هذه هي سبب الفساد وجلب العار. ولهذا يلفوهن بالعباءة والحجاب وغطاء البدن، كي لا يرى شخص غير مُحرم شرفهن. فوفق تصور هؤلاء، المرأة هي أداة لتلبية الهوس الجنسي للرجل وإنجاب الأطفال وجزء من مُلك الرجل وممتلكاته. وقام أسلافهم في حرب الفتوحات، بغنيمة النساء، كغنيمة الأملاك والثروات والحيوانات، وجُعِلنَ عبيداً وتم إستغلالهن بوصفهن أدوات لتلبية الحاجات الجنسية للفاتحين. وفي لحظة مقتل آباء النساء وأخوانهن وأزواجهن، وغنيمتهن، غدون مادة للتطاول الجنسي على أيدي قتلة ابائهن وإخوانهن وأزواجهن!

ان هذه النظرة للمرأة هي من بقايا النزعة البدوية المتخلفة للجزيرة العربية ما قبل الإسلام، وعمّدها الإسلام بماء بركته وجعلها حلالاً ومقدسة. وبوصفها حركات سياسية برجوازية تمثل أقصى درجات الرجعية للعالم المعاصر. وجدت الحركة الإسلامية مكانة في ظل أنظمة مثل السعودية وإيران، وعبر صرف مبالغ هائلة وصناعة الدين وغسل الأدمغة والارهاب الأعمى. وان هذه الحركة هي من فرضت وربّت هذه التقاليد الرجعية. إذ لا يكفي إرعاب الانسان بخرافة نار جهنم، ولا تصمد هذه الخرافة في إخضاع الإنسان المعاصر، ولهذا فإنهم ينشدون إرساء جهنم واقعي على الأرض لحرق البشر، ويفرضوا بهذا العنف قوانينهم وتقاليدهم المتهرئة على البشرية المعاصرة كي تنصاع لهم. وإلا فان يُعطى عدة نساء في وقت واحد لرجل واحد، وتحويلهن الى مادة لتلبية غاياته، وأن تُعتبر المرأة موضوع ومبعث عار ومنبع للفساد، وعليه، ينبغي تغطيتها واخفائها، لهو في قاموس الحياة المدنية، ومن منظور انساني يرى في المرأة إنسان، هو أمر يبعث على الإستهجان والاشمئزاز.

في الوقت الذي تبغي سلطة الإسلام السياسي الشيعي، ومع القوميين العرب والكرد، الدفع بهذا التقليد البغيض عبر قسر القانون، فان المجتمع في العراق يأن فريسة البؤس والحرمان، ورغم انه يطفو على بحار من النفط، فان مواطنيه بحاجة الى ساعات من الكهرباء وألتار من النفط لكي يتحملوا ويقاوموا برد شتائه وحرارة صيفه. ان أناس هذا المجتمع يحتاجون لخبزهم اليومي في الوقت الذي ينام على ذهب أسود. إنه مجتمع غارق في الثروات ويحتاج الى ماء صالح للشرب، وبيد الرجعية الاسلامية والقومية السلطة وهي من تقرر على الثروات الخيالية الموجودة على سطح الأرض وباطنها وسمائها.

وبدلاً من أن تفكر بتأمين أبسط متطلبات الحياة اليومية، في بحر من المصائب التي يعيشها الناس، فان ذهن هؤلاء السادة الذين يسموهم ممثلي الشعب، منهمكين بسن قوانين تروج لتعدد الزوجات والتطاول الجنسي على الأطفال. أية كلمة بوسعها ان تعبر عن محتوى هذه التفاهة والتخريب ان هذا يكفي للإشمئزار من تلك العملية المسماة بانتخاب ممثلي الشعب، وان أمثال هؤلاء من يشكلون البرلمان. وبدلاً من الإنهماك في أيجاد سبيل حل لمعاناة الناس، يريدون باسم ممثلي الشعب إغراق هؤلاء الناس بالفقر والجوع وفي مستنقع رجعي. يبغون جعل النساء عبيد عبيدهم. يريدون أن يعتاد هذا المجتمع على العبودية. يريدون أن يكون هؤلاء البائسون عبيداً ومالكي عبيد على السواء. ينشدون أن يغط المجتمع في فساد، ويحذفوا من أذهان المجتمع وتفكيره الأمل بالتغيير وأفق سعيد ومفعم بالفرح والانسانية.

أن ما هو أبشع وأكثر فظاعة هو الدعوة والسعي لجعل التجاوز الجنسي على الأطفال الفتيات قانوناً. ينوون إحياء تقليدهم الوحشي لما قبل ١٥٠٠ عام للهجمة الجنسية على فتيات في التاسعة من العمر. يجعلون من فتيات في التاسعة من العمر، المنشغلات في الحياة ولعب الأطفال ولا يعرفن معنى الزواج والجنس، أدوات تلبية هوسهم الذكوري العديم من كل الأحاسيس الإنسانية. في الحقيقة ان هذا سلوك تتحفظ عليه الحيوانات. فأي حيوان ينشد الجنس أن يهجم على صغير حيوان في قطيعه لم يبلغ بعد العمر اللازم لهذا الغرض؟! وفقاً لأكثر معايير الإنسان المعاصر أساسية وأكثر العلوم الإجتماعية المعاصرة أولية، ووفقاً لأكثر الأحاسيس والمشاعر الإنسانية المعاصرية أولية، فان مجمل أشكال مساعي الكبار لممارسة الجنس مع من هم أقل عمراً من (١٦) عام، حتى لو كان هناك ألف وثيقة قانونية تدعمه، وحتى لو تمت مباركته من قبل أحد، يعد تطاول وتجاوز جنسي فظيع. إنها لازالت طفلة، لازالت منهمكة بلعب الأطفال، لازالت تنفر من أية مسالة تتعلق بالجنس، لازالت مادة خام

في مواجهة الانحطاط الفكري والاجتماعي

سمير عادل

لا مكان لهذه الجماعات إلا خارج التاريخ الإنساني بمعناه المطلق.

ان هذه الجماعات تحاول اختزال إنسانية الرجل بالمخيلة الجنسية المريضة التي تحلق في عالم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال والتحليق بشكل اكبر في عالم الجواري بتعدد الزوجات بشرعية قانونية. أي بمعنى آخر أنها تسوق صورة في المجتمع؛ ليس امام الرجل من خيارات إنسانية أخرى، وليس لديه شغل شاغل سوى إطلاق مخيلته الجنسية في عالم الأطفال والجواري. وهكذا يطبع بشكل تلقائي في ذهنية المرأة صورة نمطية شرقية ومتخلفة عن الرجل بانه وحش جنسي مريض يلبس جلد الانسان.

وعليه إن قضية النضال ضد هذه الجماعات وقوانينها ليست قضية المرأة وحدها، بل هي جوهر قضية إنسانية الرجل أيضًا، بل هي جوهر إنسانية المجتمع الذي نحيا فيه.

وعلينا ألّا نعير أي اهتمام للخلفيات الأيديولوجية أو الفكرية أو السياسية للأطراف التي تناهض هذا القانون المشين، ما دامت تشكل جبهة عريضة ومتراصة للإطاحة بهذا القانون، فإن النضال ضد تعديل هذا القانون بمختلف الوسائل الممكنة، وحشد القوى لإسقاطه أو تعطيله، يعدّ مهمة جوهرية في الدفاع عن إنسانيتنا. فهذا النضال يسهم في تجفيف المستنقع الذي تسعى الجماعات الإسلامية إلى إبقائه عامرًا باستمرار.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

من تعدد الزوجات الى التطاول الجنسي...

ريبوار احمد

ينبغي ان تتعلم وتعرف عن العالم والحياة والجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية.

كيف يمكن ان يقوم الكبار بعمل معها طالما لا تعرف ما هو، ناهيك عن إبداء رضاها وموافقتها أو رفضها؟!

إن أبسط المعايير الإنسانية لممارسة الرجل للجنس مع المرأة، حتى ولو كانت زوجته، هو إنه يعتبر تجاوز جنسي إن تم دون موافقة المرأة. السؤال المطروح هنا هو كيف يتم نيل موافقة طفلة في التاسعة من العمر لهذا الأمر في الوقت الذي هي لازالت في سن الطفولة! إننا نتحدث عن طفلة في التاسعة من العمر، اي مر فقط ٣ أعوام على إنهائها رياض الأطفال، ولازالت رائحة الحليب في فمها!

مع أي شعور وفهم إنساني يتناسب؟ تأمل ولو لحظة، كيف يمكن لطفلة في التاسعة من العمر أن تتحمل ممارسة الجنس مع الكبار؟! كيف تتحمل مخاضات الولادة؟! في الوقت الذي هي طفلة، كيف تتمكن من تحمل مهام ومسؤولية الأمومة ورعاية الأطفال؟!

ناهيك عن ان العلم بيَّنَ ان الحمل المبكر له مخاطر صحية كبيرة على الأم (الطفلة الحامل) وعلى الجنين على السواء. ان هذه جريمة وحشية الى ابعد الحدود وكابوس لا يقع على الضحية فحسب، بل يدمر مجمل المجتمع ويحطمه. ان جريمة فظيعة مثل هذه في العالم المعاصر لا تأتي الى على أيدي الجماعات الإسلامية.

ان هذا ليس سوى جانب تشمئز له الأنفس من مجتمع يكون هذا نظام حكمه، يغط في الفساد والنهب والمصائب والمآسي. ان سن القوانين هذا من قبل حفنة من العصابات والمليشيات المتطرفة الرجعية واللصوصية والمنهمكة بالتهريب تبغي ان يغط هذا المجتمع في فساد وإنعدام حيلة وأن تكون مغلوبة على أمرها. ان ما يسموه بقانون تزويج البنات في التاسعة من العمر هو في الحقيقة هو أضفاء القانونية على التجاوز الجنسي على الأطفال. انه تجاوز جنسي في أبشع أشكاله وأعنفها، تجاوز تكون آثاره على شكل كابوس دائم لايبارح مخيلة وفكر الانسان.

بالنسبة لطفلة في التاسعة من العمر تتعرض للتجاوز الجنسي، تبقى تعاني منه ومن كابوس داخلي فظيع. لحماية حياة أطفالنا وراحتهم، ينبغي لجم هذه البربرية التي يريدون إغراق المجتمع بها. من الضروري لجم مساعي هؤلاء المهووسين الذين يريدون جعل أطفالنا أداة لتلبية هوسهم الشيطاني. في الحقيقة ان هذا النوع من السلوك والتعامل لا يليق بطفل إنسانية معاصرة. لا ينبغي لجم هذا المسعى وحسب، بل إحباطه وهدمه على رؤوس أصحابه و»مفكريه». يستحق هذا الأمر ان ينهض المجتمع باكمله، جميع الذي يهمهم فلذات قلوبهم، وأن يَهِبْ ضده وينزلوا الناس للشوارع لتحطيم هذا المنظومة والقوانين والتقاليد البالية المنهمكة بجعل فلذات أكبادنا الترفين طعم هذا الهوس الإسلامي.

بدلاً من جعل الدين والمذهب والتقاليد القبلية لعشرات القرون أساساً للقانون، ينبغي أن يُصاغ دستور المجتمع وقوانينه على الأسس والمعايير العصرية والمتقدمة للإنسانية المعاصرة وتحقيق الحرية والمساواة والعدالة.

أهالي التقية لهم الحق في الحياة الكريمة

خرج يوم الاربعاء ٢٩/١/٢٠٢٥ اهالي حي التقية للمرة الثالثة في غضون عشر ايام احتجاجا على تردي الخدمات في الحي من انقطاع ألتيار الكهربائي وانقطاع للماء، وعدم تبليط الطرق، وتراكم الازبال رغم مساهمة الاسر في دفع اجور رفعها الى بلدية المحافظة، وغيرها من سوء للخدمات التي فرضت واقعا مزريا على سكان هذا الحي الذين تتراوح اعدادهم بين ٣٥٠٠-٤٠٠٠ مواطن، مطالبين بتوفير هذه الخدمات الاساسية للسكان.

تجاه كل هذه المطالب العادلة وبدلا من ايجاد حلول فورية لهذه الاوضاع، هجمت قوة مسلحة على المحتجين وفرقتهم باستخدام اشكال من الترويع والرمي العشوائي واصابة البعض بجروح طفيفة، بل قامت بفرض أجراءات عقابية ضد اهالي الحي وذلك بقطع ما هو موجود من التيار الكهربائي في الحي بحجة انه غير منظم من وزارة الكهرباء علما ان اهالي الحي قد تعاقدوا مع الوزارة من اجل الشروع بتنظيم الكهرباء في مناطقهم.

يقف مؤتمر الحرية والتغيير جنبا إلى جنب مع كل محتجي حي التقية بمطالبهم الحقة والعادلة و يدعوا كافة الحركات و الاحزاب والشخصيات الى دعم تظاهرات الحي والدفاع عنهم.

ونضم صوتنا الى صوت اهالي الحي بمطالبة الحكومة المحلية في الديوانية و حكومة السوداني بتحمل كامل المسؤولية عن أمن وسلامة المشاركين في الاحتجاجات وتحقيق مطالبهم التالية:

- إيصال شبكة المياه إلى منطقة الطيارين والتي تعاني من عدم وصول شبكات المياه اليها علما أنها مأهولة منذ عقد من الزمان بمئات العوائل .
- إرجاع حصة (الكاز) للمولدات والتي لم منعت عنهم من قبل دائرة الكهرباء .
- إنشاء مدارس جديدة إذ لا يحتوي حي التقية بأكمله إلا على مدرسة ابتدائية مختلطة واحدة .
- إنشاء جسر مشاة على طريق النجف السريع بسبب الحوادث المتكررة خاصة عند عبور الطلبة له عبوراً إلى حي رمضان للذهاب إلى مدارسهم .
- إنشاء شبكة مجاري لتبليط شوارع المنطقة غير القابلة للعبور من قبل المارة والسيارات كذلك في بعض الأحيان بسبب برك المياه والطين إضافة إلى إنشاء رصيف للمشاة .
- إرجاع الحزام الأخضر الذي تمت ازالته من قبل مستثمر تطوير عقاري تجاوزاً على كتاب عن رئاسة الوزراء حيث تشكل هذه المنطقة مدخلاً إلى المدينة وكان قد تم تشجيرها بناءً على ذلك .
- توفير منافذ جديدة للمنطقة حيث أن معظم هذه المنافذ تغلق أثناء المناسبات مما يتسبب في عزل المنطقة لعدة ايام.
- رفع سكة القطار المتهالكة التي صدر بحقها كتاب رفع من قبل الحكومة المحلية لكنها لم ترفع حتى الآن بسبب التلكؤ في التنفيذ .
- عدم إحالة المنطقة ومشاريعها إلى الشركة الإسبانية سيئة الصيت وإبدالها بشركة رصينة .

٣٠/١/٢٠٢٥

مؤتمر الحرية والتغيير